انتهاكات حقوق المعتقلين إساءة لليبيا الجديدة

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 19/036/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: عصا خشبية مع حبل وجدها وفد منظمة العفو الدولية في مركز اعتقال غريان بليبيا، سبتمبر/أيلول 2011. وقال حارس بأنهم يستخدمونها لربط أقدام المعتقلين (حتى يتمكنوا من ضربهم على أعقابهم) ولكن «فقط من أجل تخويف» المعتقلين لا ضربهم. © Amnesty International

amnesty.org

قائمة المحتويات

مقدمة 5

نبذة عن هذا التقرير 6

الاعتقالات التعسفية 7

الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء والليبيون السود عرضة للخطر 8

استهداف أهالي توارغة 11

التعذيب وسوء المعاملة 14

التمييز في المعتقل 17

النساء في المعتقلات 17

غياب الإجراءات القضائية 18

التزامات ليبيا بموجب القانونين الدولي والوطني 19

الخلاصة والتوصيات 21

الهوامش 24

مقدمة

قبضت الميليشيات المسلحة المعارضة للعقيد معمر القذافي على نحو 2500 شخص، وأودعتهم رهن الاعتقال في العاصمة الليبية طرابلس والمناطق المحيطة بها، منذ أن بسط المجلس الوطني الانتقالي سيطرته على تلك المناطق في أواخر أغسطس/آب 2011. ومن بين هؤلاء المعتقلين جنود القذافي وأشخاص آخرون زعم أنهم من الموالين له ممن يوصفون بـ"الطابور الخامس". ويشمل هؤلاء بعض أفراد جهاز الأمن الداخلي، وأعضاء اللجان الثورية، والحرس الثوري، وهي هيئات اقترنت أسماؤها بأسوأ صنوف القمع التي مارسها حكم العقيد القذافي على مدى 42 عاماً، وذلك إلى جانب "المتطوعين" الذين استجابوا لنداءات القذافي بالانضمام إلى قواته، ومن بينهم أطفال (أي دون الثامنة عشرة من العمر). أما الأفارقة من مواطني بلدان جنوب الصحراء الكبرى المشتبه في انتمائهم لصفوف المرتزقة، فهم يشكلون ما يتراوح بين ثلث ونصف عدد المعتقلين في طرابلس، في ضاحيتي جنزور وتاجوراء من العاصمة الليبية، وفي مدينة الزاوية الواقعة على بعد نحو 100 كيلومتر غربي طرابلس.

ويقبع المعتقلون في سجون سابقة، فضلاً عن منشآت أخرى تستخدم في الاعتقال مؤقتاً مثل المدارس ونوادي كرة القدم والشقق السكنية. ولا تخضع هذه لأي إشراف من جانب وزارة العدل وحقوق الإنسان، وإنما تسيطر عليها المجالس المحلية، والمجالس العسكرية، والكتائب، أو القوات المسلحة لتحرير ليبيا (أفراد القوات المسلحة النظامية التي انشقت على العقيد القذافي والمدنيون الذين حملوا السلاح).

وتشيع أعمال الضرب وغيره من صور سوء المعاملة، خاصةً عند وقوع الضحايا في الأسر أو خلال الأيام الأولى من اعتقالهم. ولا تزال ظاهرة إفلات الجناة والمعتدين من العقاب متجذرة؛ كما أن المعتقلين الليبيين والأجانب شكوا من التعذيب على أيدي حراسهم أو من أسروهم؛ وقد اعترف اثنان على الأقل من الحراس في معتقلين مختلفين لمنظمة العفو الدولية بأنهما تعدا بالضرب على المعتقلين بغية انتزاع "اعترافات" منهم بسرعة. وفي أحد مراكز الاعتقال، عثر مندوبو منظمة العفو الدولية على عصى خشبية وحبل وخرطوم مطاطي ربما استخدمت في ضرب المعتقلين، بما في ذلك ضربهم على باطن القدم وهو أسلوب للتعذيب يعرف باسم "الفلقة". وفي معتقل آخر، سمع المندوبون أصوات جلد وصرخات.

ويُحتجز هؤلاء المعتقلون بلا أوامر قانونية، وبدون أي دور للنيابة العامة – باستثناء حالات نادرة – إذ لا يزال نظام القضاء مشلولاً. وفي اثنتين على الأقل من الحالات المعروفة لمنظمة العفو الدولية في الزاوية وطرابلس، تجاهل المسؤولون عن الاعتقالات أوامر الإفراج عن المعتقلين الصادرة عن الشرطة القضائية والنيابة.

وخلال الاجتماعات التي عُقدت في وزارة العدل وحقوق الإنسان، بما فيها الاجتماعات مع الوزير بالنيابة محمد العلاقي في 10 سبتمبر/أيلول، أكد مسؤولو المجلس الوطني الانتقالي مجدداً التزامهم بإصلاح نظام القضاء، وتعهدوا بأن تأخذ الملاحقات القضائية والمحاكمات مجراها الطبيعي دون مزيد من التأخير. وكان رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل قد قدم تأكيدات مماثلة أثناء اجتماعه مع مندوبي منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2011؛ ولكن حتى في بنغازي، التي أصبحت تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي في فبراير/شباط، لم تكن محاكمات الأفراد المعتقلين لدى أنصار المجلس قد بدأت فيها حتى وقت كتابة هذه السطور في منتصف سبتمبر/أيلول. ولا تزال أغلب التحقيقات حول الجرائم المزعومة وقرارات اعتقال الأفراد أو الإفراج عنهم تقع ضمن اختصاصات مختلف اللجان والأفراد – وبعضها لا يكاد يتمتع بأي قدر من الخبرة القانونية أو الدراية بقانون ومعايير حقوق الإنسان.

ويواجه المجلس الوطني الانتقالي تحديات عديدة في مساعيه لبسط سيطرته على كامل التراب الليبي، وكبح جماح شتى الميليشيات المسلحة التي يعمل بعضها بمعزل عن الآخرين، وبمحض إرادتها. وقد أكد المجلس علناً التزامه باحترام قانون حقوق الإنسان، داعياً أنصاره لمعاملة الأسرى معاملة كريمة، وتجنب الهجمات الانتقامية، وغيرها من أشكال الثأر. وفي 13 سبتمبر/أيلول، ورداً على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: ليبيا: المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب [1]، الذي وثقت فيه الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، ندد المجلس الوطني الانتقالي بالانتهاكات التي اقترفتها "جميع الأطراف"، مؤكداً التزامه بـ "بذل الجهود من أجل إخضاع كل الجماعات المسلحة لسيطرة السلطات الرسمية، وإجراء تحقيق شامل بشأن أي حوادث يتم إبلاغه بها"[2].

ولا بد للمجلس الوطني الانتقالي من سرعة التحرك واتخاذ إجراءات ملموسة لترجمة هذه الوعود والتعهدات إلى واقع فعلي؛ ومما يتوجب عليه، بالإضافة إلى أمور أخرى، هو التحقيق فيما يقع من انتهاكات سواء كان مرتكبوها من أنصاره أم من قوات القذافي، وتقديم المسؤولين عنها إلى القضاء.

نبذة عن هذا التقرير

تستند النتائج الواردة في هذا التقرير إلى زيارات قام بها مندوبو منظمة العفو الدولية إلى 11 من منشآت الاعتقال غربي ليبيا، وهي مدرسة أولاد عجينة، ومدرسة بئر ترفاس، ومركز اعتقال الزاوية الذي كان سابقاً يستخدم في احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، وهذه المنشآت الثلاث في الزاوية؛ وسجن عين زارة المفتوح، وسجن الجديدة، ومركز الاعتقال في مطار ميعتيقة، ومنشأة الاعتقال التابعة للجيش الوطني بنوفلين ، وتقع هذه المنشآت الأربع جميعاً في طرابلس؛ ومكاتب الأمن العام في ضواحي جنزور، التي استخدمت في احتجاز المعتقلين حتى تم ترحيلهم إلى معتقلات أخرى في أوائل سبتمبر/أيلول؛ ومركز اعتقال حفرة في ضواحي تاجوراء؛ ومدارس الوحدة وسعدون في مصراتة.

وعندما قامت منظمة العفو الدولية بزيارتها لليبيا، خلال الفترة بين 18 أغسطس/آب و21 سبتمبر/أيلول، كان هناك نحو 2500 معتقل في منشآت الاعتقال بطرابلس وضواحيها والزاوية – جميعهم كانوا معتقلين منذ أواخر أغسطس/آب 2011. وفي منتصف سبتمبر/أيلول، كان نحو 1130 معتقلاً محتجزين في مصراتة، وكان بعضهم قد لبثوا أشهراً رهن الاعتقال، في حين ألقي القبض على آخرين في أواخر أغسطس/آب، عندما وقعت زليتن وخمس وطرابلس تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي. وخلال تلك الزيارات، التقى مندوبو منظمة العفو الدولية بالقائمين على إدارة منشآت الاعتقال المذكورة، وأجروا مقابلات مع نحو 300 معتقل في غياب الحراس؛ كما أجروا مقابلات مع بعض من أفرج عنهم من المعتقلين، وأقارب الأفراد الذين لا يزالون رهن الاعتقال في غربي ليبيا.

وفي أوائل ومنتصف سبتمبر/أيلول، أعربت منظمة العفو الدولية عن بواعث قلقها أثناء الاجتماعات التي أجراها مندوبوها، ومن خلال ما أرسلته من مذكرات مكتوبة تتعلق بالاعتقال التعسفي أو التعذيب أو غيره من صور سوء المعاملة إلى كبار المسؤولين في المجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك القائم بأعمال نائب رئيس الوزراء ووزير النفط والمالية علي ترحوني، والقائم بأعمال وزير العدل محمد العلاقي، والقائم بأعمال وزير الداخلية أحمد ضرات، ورئيس المجلس العسكري في طرابلس عبد الحكيم بالحاج، ورئيس لجنة الأمن العليا عبد المجيد سيف النصر. وفي مايو/أيار 2011، أبلغت منظمة العفو الدولية مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل، ببواعث قلقها بشأن أنماط مماثلة من الانتهاكات ارتكبتها قوات معارضة للعقيد القذافي في مناطق وقعت تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي في وقت سابق من العام، بما في ذلك شرقي ليبيا ومصراتة.

وقد حُجبت أسماء الأفراد المشار إلى حالاتهم في هذا التقرير، وكذلك منشآت الاعتقال التي أجريت فيها مقابلات معهم، بهدف حمايتهم من أي انتقام.

الاعتقالات التعسفية

قامت مجموعات من "الثوار" (كما يُعرف المقاتلون المناوئون للعقيد القذافي) "باعتقال" الكثير من الأفراد المشتبه في انتمائهم لصفوف مقاتلي القذافي أو الموالين له، فضلاً عن الأشخاص الذين زُعم أنهم من "المرتزقة الأفارقة"، ولو أنه من الأفضل وصف تلك "الاعتقالات" بالاختطافات. وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، لم يتم إطلاع المشتبه فيهم على أوامر القبض عليهم، حتى في الحالات التي اقتيدوا فيها من منازلهم، ولم يفصح من قاموا بالقبض عليهم عن هوياتهم قط. وبعد ذلك تم نقل المقبوض عليهم إما في شاحنات صغيرة لا تحمل أي علامات، نصبت عليها المدافع الرشاشة المضادة للطائرات، أو في سيارات عادية. وفي بعض الحالات، زُجَّ بالأسرى في الصندوق الخلفي للسيارة؛ ولا يتم في العادة إبلاغ الأسرى بأسباب "اعتقالهم"، ولا تقدم أي معلومات لأهاليهم عن الجهة التي سوف ينقلون إليها.

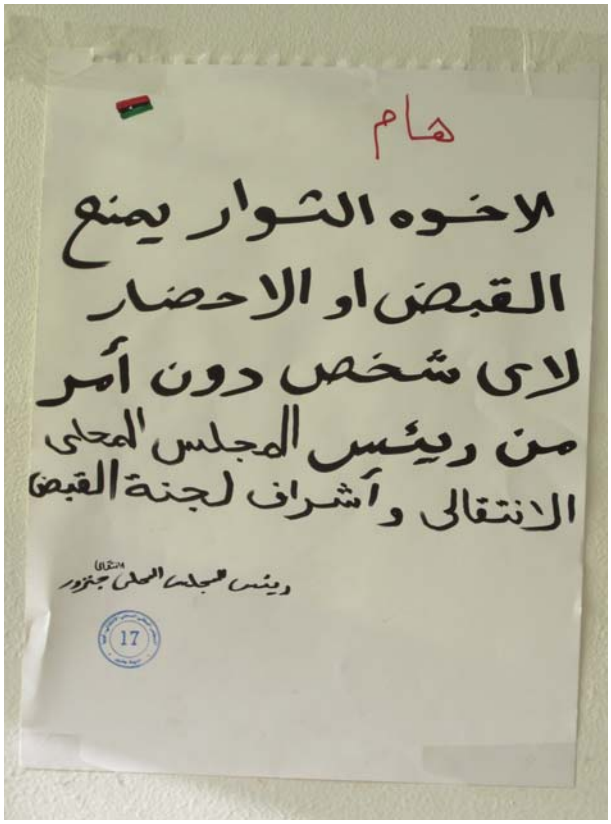

يافطة على أحد مرافق الاعتقال السابقة في جنزور تحث الثوار على عدم إلقاء القبض دون أمر من المجلس المحلي الانتقالي ©Amnesty International

ولا يُستثنى الأطفال من هذا كله؛ وقد اعتقل بعضهم بمفردهم، في حين اعتقل آخرون برفقة أقاربهم؛ واحتُجزوا في نفس المنشآت التي يحتجز فيها البالغون، وعوملوا معاملة البالغين. ومن بين الأطفال الذي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم "متطوعون" ليبيون ومواطنون أجانب اشتُبه في أنهم من المرتزقة.

واعتقل المئات من الأشخاص وهم في منازلهم، أو مقار عملهم، أو عند نقاط التفتيش، أو حتى من الشوارع. وتعرض الكثيرون للضرب بالعصي وأعقاب البنادق، أو تعرضوا للركل واللكم والإهانات، وهم أحياناً معصوبو الأعين ومكبلو الأيدي. وفي بعض الحالات، قال المعتقلون إنهم تعرضوا لإطلاق النار على سيقانهم بعد أسرهم. وأفاد الكثيرون إن بعض متعلقاتهم وممتلكاتهم قد سُلبت منهم أثناء مداهمات المنازل، من قبيل الهواتف المحمولة، والسيارات، والمبالغ النقدية، ووثائق الهوية. وأحياناً ما كانت الممتلكات والمتعلقات تتعرض للتدمير والإتلاف فيما بدت وكأنها اعتداءات انتقامية على أفراد من المشتبه في ولائهم للقذافي.

ومن بين هؤلاء رجل في الأربعين من عمره، اعتُقل مع شقيقيه وقريب آخر مساء العاشر من سبتمبر/أيلول؛ وقال لمنظمة العفو الدولية إن مجموعة من الرجال المسلحين أتوا إلى منزله في غربي ليبيا، وقاموا بتفتيش المنزل بدون أمر قانوني. وأضاف قائلاً:

"لم يوضحوا لي أي شيء؛ بل قالوا "لقد كنت تحب القذافي، وساعدته أثناء النزاع؛ أرنا الآن ما سيفعله القذافي من

أجلك ". وقاموا بتفتيش المنزل، وأخذوا كل وثائق الهوية الخاصة بنا؛ كان المنزل قد تعرض من قبل للتدمير والسلب والنهب، فقد سبق أن داهمته مجموعة أخرى من الرجال المسلحين في 23 أو 24 أغسطس/آب [بعد أيام من سيطرة الثوار على المنطقة]؛ كسروا الأبواب، وحطموا بعض الأجهزة، ثم أشعلوا النار في المنزل. وعندئذ قمنا بإبعاد النساء والأطفال حفاظاً على سلامتهم، أما نحن [الرجال] فقد عدنا إلى هنا بعد نحو أسبوع لنبدأ في إصلاح المنزل، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ فاعتقلونا، على الفور تقريباً، وعندما أسرونا، صفعونا وضربونا ووجهوا إلينا الإهانات".

وقد قام بهذه "الاعتقالات" مجموعات من "الثوار" المنتسبين للمجالس المحلية، ولكن في بعض الحالات في طرابلس، قامت بها مجموعات من "الثوار" من مدن أخرى، مثل "ثوار" مصراتة والزاوية. وفي ضاحية جنزور، قال مسؤولون من المجلس المحلي لمنظمة العفو الدولية إن "الاعتقالات" كانت تجري وفقاً لقوائم تم تجميعها على مستوى الحي؛ وثمة حالات أخرى جرت فيها "الاعتقالات" بصورة عشوائية فيما يبدو.

واعترف مسؤولون بوزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، والمجلس العسكري في طرابلس بدواعث القلق المتعلقة بقيام مجموعات شتى من المسلحين بمهام الشرطة القضائية بدون ترخيص رسمي، وأكدوا التزامهم باستعادة الإجراءات القضائية، ونشر قوة للشرطة.

الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء والليبيون السود عرضة للخطر

لا يزال الأفارقة من مواطني بلدان جنوب الصحراء الكبرى والليبيون السود بوجه خاص عرضة للاعتقال التعسفي بسبب لون بشرتهم، والاعتقاد بأن قوات القذافي قد استخدمت مرتزقة أفارقة لقتال القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي. وبينما استخدمت قوات القذافي مقاتلين أجانب – ولا سيما قرب نهاية الصراع – فإن استهداف الأفراد ذوي البشرة السوداء يرجع إلى ادعاءات مبالغ فيها إلى حد بعيد فيما يتعلق بالمرتزقة، وهي ادعاءات رددتها القوات المناوئة للعقيد القذافي في بداية الصراع، وساهم في تأجيجها ما يشيع في المجتمع الليبي من مواقف تنطوي على التمييز.

وأثناء زياراتها لمراكز الاعتقال في الزاوية وطرابلس، لاحظت منظمة العفو الدولية أن ما يتراوح بين ثلث ونصف المعتقلين هم من مواطني بلدان جنوب الصحراء الكبرى، ومن بينهم الكثيرون من العمال المهاجرين؛ ففي أكبر ثلاثة مراكز اعتقال في طرابلس – وهي سجن جديدة، وسجن عين زارة المفتوح، ومعتقل مطار ميعتيقة – قال مسؤولون لمنظمة العفو الدولية إن حوالي نصف المعتقلين البالغ عددهم نحو 1300 هم من الأجانب، ومن بينهم أشخاص من تشاد، والنيجر، ونيجيريا، ومالي، والسودان. وفي معتقل الزاوية، الذي زارته منظمة العفو الدولية في 11 سبتمبر/أيلول، قال المسؤولون إن نحو ثلث المعتقلين هناك البالغ عددهم نحو 400 هم من الأجانب.

وقال مسؤولون في منشآت الاعتقال، و مسؤولون في المجلس الوطني الانتقالي، لمنظمة العفو الدولية إنهم أطلقوا سراح بعض الأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى عندما أكد هوياتهم أصحاب العمل الذين كانوا يعملون لديهم. وهذا المسلك يتطابق مع أنماط تم توثيقها في الشرق وفي مصراتة، حيث أطلق سراح المئات من الأجانب الذين اعُتقلوا في وقت سابق من العام لعدم العثور على أي أدلة تثبت مشاركتهم المزعومة في القتال. وعندما قامت منظمة العفو الدولية بزياراتها لمراكز الاعتقال في مصراتة وبنغازي في مايو/أيار 2011، كان نحو 10 أجانب فقط لا يزالون رهن الاعتقال[3].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى الذين أجرت منظمة العفو الدولية

مقابلات معهم، سواء من الرجال أو النساء، قد ألقي القبض عليهم في منازلهم أو عند نقاط التفتيش، ولم يقعوا في الأسر أثناء القتال. كما أن أحداً ممن تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية لم يكن يرتدي زياً عسكرياً ولم يكن بحوزته أي أسلحة لدى اعتقاله؛ ففي الأول من سبتمبر/أيلول، مثلاً، قامت مجموعة من المسلحين – بعضهم يرتدي لباساً مدنياً والبعض الآخر يرتدي زياً عسكرياً – باعتقال مجموعة من المواطنين النيجيريين، تتألف من 14 رجلاً و12 امرأة، عند إحدى نقاط التفتيش شرقي طرابلس، بينما كانوا يحاولون الفرار إلى تونس؛ وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع جميع هؤلاء الأشخاص الستة والعشرين، كل على حدة؛ وقالوا إنهم كانوا يحملون كل أمتعتهم، وكان بحوزتهم جواز سفر نيجيرية، ولكن بدون تصاريح إقامة في ليبيا. وقد احتُجزوا مع جنود القذافي والموالين له، ومع أفراد يشتبه في أنهم من "المرتزقة الأفارقة"؛ وقالت إحدى السيدات لمنظمة العفو الدولية:

"كل ما نريده هو العودة إلى وطننا الآن؛ فالأوضاع في هذا البلد غير آمنة على الإطلاق لأمثالنا من السود؛ لا أعرف سبب احتجازنا؛ لم يستجوبنا أحد أو يوضح لنا أي شيء... وحينما جاءوا بنا إلى هذا المعتقل أول الأمر، ضربونا في الفناء بالعصي على كل أنحاء أجسامنا".

أما رجال المجموعة فقد ذاقوا معاملة أشد قسوة، إذ ضُربوا بالعصي والسياط لا لدى وصولهم إلى المعتقل فحسب، بل أيضاً أثناء ليل السادس من سبتمبر/أيلول؛ إذ دخلت الزنزانة مجموعة من نحو ستة رجال مسلحين، ووصفوا المعتقلين بـ"العبيد"، ثم سحبوهم إلى الخارج لضربهم. وأطلع المعتقلون مندوبي منظمة العفو الدولية على كدمات وندوب تتفق مع ما ورد في شهاداتهم. وأكد وقوع هذه الحادثة زملاؤهم في الزنزانة الذين أجريت معهم مقابلات كل على حدة، والذين قالوا إن المعتدين وصفوا الرجال النيجيريين بـ"المرتزقة، وقتلة الليبيين، ومحبي القذافي".

وفي حالة أخرى، داهم "الثوار" منازل في حي المدينة القديمة في طرابلس في 26 أغسطس/آب، وقاموا بتفتيشها بحثاً عن الأسلحة والمال، ثم اعتقلوا عشرات من الليبيين السود والأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى، أي من تشاد ومالي والنيجر والسودان. وقال 26 ممن اقتيدوا من منازلهم ذلك اليوم لمنظمة العفو الدولية إن أيديهم قيدت بسلك معدني، وعصبت أعينهم، وإنهم تعرضوا للضرب أثناء المداهمة، ثم اقتيدوا لأحد نوادي كرة القدم حيث تعرضوا للضرب مرة أخرى، إذ أرغموا على الانبطاح على وجوههم، ثم ضربوا بأعقاب البنادق والعصي والأسلاك الكهربائية. وعندما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بعد نحو تسعة أيام من تعرضهم للضرب، كانت لا تزال بادية عليهم آثار تتفق مع ما ورد في شهاداتهم. وقال أحد المعتقلين إن ابن عمه أطلقت عليه ثلاثة أعيرة نارية وهو مقيد اليدين، ثم نقل بالسيارة إلى مكان غير معروف؛ ولا يزال مصيره والمكان الذي اقتيد اليه مجهولين.

وفي واقعة مماثلة، قالت مجموعة من المواطنين الماليين إن نحو 12 من "الثوار" المسلحين تعدوا عليهم بالركل والضرب في منزلهم بطرابلس صباح 21 أغسطس/آب، ثم اقتادوهم على متن شاحنة إلى مكان غير معروف، حيث جردوهم من ثيابهم ثم ضربوهم مرة أخرى.

أما الليبيون السود فهم الآخرون عرضة للاعتقال التعسفي؛ فكثيراً ما يُفترض تلقائياً أنهم، شأنهم شأن الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى، إما من مقاتلي القذافي أو الموالين له. وينتمي هؤلاء الأشخاص إلى بلدات ومناطق من المفترض أن معظم أهاليها يناصرون العقيد القذافي، مثل عباري وصبحة وتوارغة.

ومن بين هؤلاء مواطن ليبي أسود في السادسة والعشرين من عمره، اعتُقل في ثلاثة مراكز مختلفة للاعتقال في غربي ليبيا منذ 21 أغسطس/آب؛ وقال لمنظمة العفو الدولية إنه وقع في أسر مجموعة من المسلحين بالقرب من أحد المساجد في منطقة أبو سليم بطرابلس، وكانت هذه المنطقة مسرحاً لأعنف المواجهات بالمدينة، ويعتبرها الكثيرون

من معاقل القذافي؛ وأضاف قائلاً:

"اعتقلتني مجموعة من الثوار كانوا يتجولون في شاحنات صغيرة كتبت عليها عبارة "ثوار مصراتة"؛ وكانت الشاحنة مزودة بمدفع رشاش مضاد للطائرات؛ وكبلوا يدي بقيود من البلاستيك، وراحوا يضربونني بأعقاب البنادق داخل الشاحنة. نقلوني أول الأمر إلى ميعتيقة [مركز اعتقال المطار] حيث طرحوني أرضاً، وظلوا يضربونني بالعصي والأسلاك الكهربائية نحو نصف ساعة؛ لا أعرف عدد من كانوا يضربونني، فقد ظل الضرب واللكمات تنهال علي؛ وقالوا لي: "أنت يا بشرة سمراء سوف نقضي عليك، لا مكان لكم في ليبيا؛ قل إنك قتلت، وإلا فسوف نقتلك" ".

وفي واقعة أخرى، في 24 أغسطس/آب، دخلت مجموعة من "الثوار" منزلاً في أبو سليم يقيم فيه شقيقان من صبحة، كلاهما في أوائل العشرينيات من العمر. وقال الشقيقان إن "الثوار" قاموا بتفتيش المنزل، ثم قيدوا أيديهما خلف ظهورهما، ثم تعدوا عليهما بالضرب أثناء نقلهما إلى مدرسة علي عوريت في منطقة أبو مشمشة بطرابلس؛ وروى الشقيق الأكبر ما حدث قائلاً:

"ضربونا عدة مرات ببنادقهم؛ وجلدونا أيضاً. وعندما نقلونا إلى ميعتيقة [مركز اعتقال المطار]، أرغمونا على أن نحبو على ركبنا إلى السيارات، وهم ينهالون علينا سباً وضرباً؛ واتهمونا بأننا مرتزقة".

معتقلون في مدرسة علي أوريت بطرابلس، الصورة أعلاه، يشتكون من تعرضهم للضرب ©Amnesty International

استهداف أهالي توارغة

توارغة مهجورة، سبتمبر/أيلول 2011 ©Amnesty International

كان أهالي منطقة توارغة من الليبيين السود بوجه خاص عرضة لأعمال الثأر والاعتداءات الانتقامية على أيدي "الثوار" من مصراتة باعتبار أن المنطقة قاعدة لقوات القذافي أثناء حصار مصراتة وترتبط هذه البلدة في أذهان سكان مِصراتة ببعض أسوأ الانتهاكات التي أُرتِكبت في مجال حقوق الإنسان . وكانت بلدة توارغة مهجورة عندما زارتها منظمة العفو الدولية في 16 سبتمبر/أيلول، بعد أن فر أهاليها إلى مختلف المدن الليبية بحثاً عن السلامة والأمان.

وتعلم منظمة العفو الدولية بحالات عشرات الأشخاص من توارغة ممن اعتقلهم رجال مسلحون من منازلهم، أو عند نقاط التفتيش، أو حتى المستشفيات، وتعرض الكثيرون منهم للأذى أثناء القبض عليهم.

ومن بين هؤلاء، مثلاً، رجل في الخامسة والأربعين من العمر من توارغة، متزوج وله أربعة أطفال؛ فقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه كان يتسوق مع أحد أقاربه في حوالي العاشرة من مساء 28 أغسطس/آب، وإذا بأربعة "ثوار" مسلحين يستوقفونهما في منطقة الفرناج بالعاصمة طرابلس، ثم يقتادونهما إلى مركز الاعتقال بمطار ميعتيقة؛ وقال أحدهما لمنظمة العفو الدولية إنهما تعرضا للتهديد والضرب أثناء الرحلة، بما في ذلك الضرب بمؤخرة بندقية. وقال:

"ذنبي الوحيد هو لون بشرتي... لقد حذرنا ثوار مصراتة من مغبة العودة إلى توارغة" .

بيت تعرض للحريق في توارغة، سبتمبر/أيلول 2011 ©Amnesty International

وقال رجلان آخران من توارغة، كانا محتجزين في مركز اعتقال بطرابلس، لمنظمة العفو الدولية إنهما اعتقلا في منزلهما بطرابلس يوم 28 أغسطس/آب؛ وقال أحدهما، وهو صاحب المنزل، لمنظمة العفو الدولية إن مجموعة من خمسة رجال مسلحين اقتحموا المنزل، وفتشوه، ثم أخذوه هو وأحد أقاربه. وكان الرجل الآخر قد فر من توارغة مع 11 آخرين من أقاربه في منتصف أغسطس/آب. وأردف قائلاً:

"الأشخاص الذين اعتقلونا وصفونا بـ"العبيد"، وقالوا إننا يجب أن نعود إلى إفريقيا لأنه لا مكان لنا في ليبيا الجديدة".

وقال رجل آخر من توارغة، ممن احتُجزوا في نفس المعتقل، لمنظمة العفو الدولية إن مجموعة من الرجال المسلحين اعتقلوه عند إحدى نقاط التفتيش في 21 أغسطس/آب، وكانت تقلهم شاحنة صغيرة كتبت عليها عبارة "ثوار مصراتة". وقال للمنظمة إنهم شدوا وثاقه بحبل من البلاستيك، وضربوه بالبنادق، وبخاصة على ظهره، ونعتوه بـ"العبد" و"القاتل".

وقال رجل من توارغة في العشرينيات من عمره لمنظمة العفو الدولية إن مجموعة من المسلحين اعتقلوه في 25 أغسطس/آب بينما كان يسير في أحد شوارع منطقة أبو سليم في طرابلس التي يقيم فيها. وزجوا به في سيارة، ظلت تسير قرابة ساعة، ثم توقفت عند الساحل، وهناك وضع "الثوار" سلكاً كهربائياً حول عنقه، وشدوه وكأنهم يخضعونه لإعدام وهمي. كما ضربوه على أذنيه، ثم اقتادوه في نهاية المطاف إلى مركز اعتقال مطار ميعتيقة حيث قال إن "الثوار" ضربوه مرات عديدة بأعقاب البنادق، وجلدوه أثناء الليل؛ وأخيراً اقتادوه إلى معتقل آخر.

كما اعتُقل أشخاص من النازحين من أهالي توارغة في مخيمات مؤقتة بطرابلس كانت تؤويهم منذ فرارهم من ديارهم؛ وقال بعض المقيمين في المخيم إن "الثوار" اعتقلوا العشرات من الرجال في مرتين منفصلتين، نحو 14 في أواخر أغسطس/آب ونحو 70 في 9 سبتمبر/أيلول. ووصف الشهود الذين انتقلوا إلى مخيم آخر بحثاً عن الأمان واقعة الاعتقال الثانية، قائلين إنه في صباح التاسع من سبتمبر/أيلول دخلت مجموعة من "الثوار"، يُعتقد أنهم من مصراتة، مخيم المشروع بطرابلس حيث تقيم نحو 130 عائلة؛ وراح المسلحون يطلقون نيران المدافع الرشاشة المضادة للطائرات وبنادق الكلاشنيكوف؛ وحشدوا الرجال ثم حذروهم قائلين: "عليكم البحث عن مأوى لكم في مكان آخر؛ نحن نسيطر على الأمور هنا، ونريد منكم الرحيل بحلول الصباح؛ ومن يتخلف ويبقى هنا بعد العاشرة صباحاً، فسوف يكون هو المسؤول عما يحدث له". وغادر المسلحون المكان آخذين معهم نحو 70 رجلاً وصبياً لا يتجاوز أصغرهم 16 عاماً. ولاذ سكان المخيم بالفرار، واستقروا في مخيم آخر تحت حماية كتيبة من بنغازي.

واعتقلت مجموعات من "الثوار" عدة أشخاص من توارغة في طرابلس في سبتمبر/أيلول، ونقلوهم إلى مصراتة لاستجوابهم؛ وتعرض الكثيرون منهم للضرب عند القبض عليهم، وخلال الأيام الأولى من الاعتقال. ولقي شخص واحد على الأقل حتفه نتيجة لذلك؛ فقد توفي صالح أحمد عبد الله حداد، البالغ من العمر 21 عاماً، في 15 سبتمبر/أيلول في مصراتة، وورد أن وفاته نجمت عن نزيف داخلي بعد أن ضربه الأشخاص الذين أسروه، وداسوا عليه بالأقدام. وقال زملاؤه في السجن إن الضرب الذي قاساه لعدة أيام أدى إلى إصابته بالشلل في النصف الأسفل من جسمه، وبدأ يتقيأ دماً، وتوفي بعد نقله إلى المستشفى بقليل.

التعذيب وسوء المعاملة

معتقل ظهر لمنظمة العفو الدولية أثار تعرضه للضرب، سبتمبر/أيلول 2011© Amnesty International

عندما أصبحت طرابلس وضواحيها أول الأمر تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي، اعتُقل الأسرى في مراكز اعتقال مؤقتة، من بينها مدرسة علي عوريت، وأحد نوادي كرة القدم في المدينة القديمة، حيث يكون المعتقلون عرضة للتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة. وقد بذلت جهود منذ ذلك الحين لاحتجاز المعتقلين في مراكز اعتقال رسمية مثل سجن الجديدة وسجن عين زارة المفتوح.

ويبدو بوجه عام أن خطر التعذيب وسوء المعاملة يقل بعد الأيام الأولى من الاعتقال؛ غير أن العديد من المعتقلين قالوا لمنظمة العفو الدولية إنهم ظلوا يتعرضون للضرب من حين لآخر، وكثيراً ما وُجِّهت إليهم التهديدات والإهانات. ولا يزال الإفلات من العقاب على هذا السلوك أمراً راسخاً حتى أن المعتقلين الجدد معرضون بوجه خاص لمثل هذا "الاستقبال" الذي كثيراً ما يشمل الضرب وغيره من الانتهاكات. ويبدو أن المعاملة التي يلقاها المعتقلون تتوقف إلى حد كبير على الحراس الذين يتصادف وجودهم في الخدمة؛ إذ يقول المعتقلون إن بعض الحراس يعاملونهم معاملة كريمة، في حين يسيء آخرون معاملتهم.

وترحب منظمة العفو الدولية بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول مراكز الاعتقال المذكورة؛ غير أن عدم وجود إشراف على هذه المنشآت من جانب وزارة العدل وحقوق الإنسان والنيابة العامة يزيد من احتمال استمرار هذه الانتهاكات بلا ضابط ولا رادع من جانب الحكومة المركزية.

ويمكن القول بوجه عام إن القائمين على إدارة المعتقلات التي زارتها منظمة العفو الدولية يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة القانونية في مجال إدارة مراكز الاعتقال، وليست لديهم دراية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وباستثناء مركز اعتقال الحفرة، فإن أياً من مراكز الاعتقال لا يحتفظ حتى بسجلات للمعتقلين يتم تحديثها أولاً بأول.

وقال كثيرون من المعتقلين لمنظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا للضرب، ولا سيما قبل نقلهم إلى مراكز الاعتقال الرسمية، بما في ذلك الضرب بالعصي و الكرباج وأعقاب البنادق. وأطلع العديد منهم مندوبي منظمة العفو الدولية على كدمات تتفق مع ما ورد في شهاداتهم. واعترف حارسان علناً لمندوبي المنظمة بأنهما ضربا المعتقلين لأنهم رفضوا "الاعتراف". وفي أحد المكاتب عند مدخل مركز اعتقال الحفرة، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية عصى خشبية بالقرب منها حبل وخرطوم من المطاط؛ وقال أحد الحراس إنه يستخدم العصى في ربط أقدام المعتقلين

(حتى يتسنى ضربهم على باطن أقدامهم، وهو أسلوب للتعذيب يعرف باسم "الفلقة")، ولكنه يفعل ذلك "فقط لتخويف" المعتقلين، وليس ضربهم. وأضاف الحارس أن معتقلاً ما قد تم تهديده على هذا النحو في اليوم السابق، ومن ثم "اعترف" بأنه من الموالين للقذافي. وفي مركز اعتقال الزاوية، سمع مندوبو منظمة العفو الدولية الصرخات وأصوات الجلد.

ومن بين أكثر أساليب التعذيب وسوء المعاملة شيوعاً، حسبما تفيد التقارير، الضرب في جميع أنحاء الجسم بالأحزمة والعصي وأعقاب البنادق والخراطيم المطاطية؛ واللكم؛ والركل؛ والتهديدات بالقتل. وقبل الضرب، أرغم المعتقلون على الانطباح على الأرض، أو الوقوف أمام جدار، أو الجثو على ركبهم. وقال اثنان من المعتقلين إن سجائر مشتعلة أطفئت على جلديهما؛ والظاهر أن المعتقلين تعرضوا لصنوف الإيذاء لإجبارهم على "الاعتراف" أو معاقبتهم على جرائم مزعومة أثناء النزاع.

فقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع صبي من تشاد في السابعة عشرة من عمره، اتُّهم بالاغتصاب وبأنه من المرتزقة. وفي أغسطس/آب، اقتاده من منزله مجموعة من الرجال المسلحين كانوا يبحثون عن أحد أقاربه، وهو مواطن يحمل الجنسيتين الليبية والتشادية، زُعم تورطه في تجنيد مقاتلين أجانب لقوات القذافي. وقال الصبي إنهم قيدوا يديه، وصفعوه، وجروه على الأرض عندما ألقوا القبض عليه؛ وأثناء اعتقاله في إحدى المدارس، انهالوا عليه باللكمات والضرب بالعصي والأحزمة والبنادق والأسلاك الكهربائية، وكان أكثر الضرب على الرأس والوجه والظهر. وقال:

"كان الضرب من الشدة حتى جعلني في نهاية أطاف أقول لهم ما يريدون سماعه؛ قلت لهم إنني اغتصبت النساء، وقتلت الليبيين... والآن لم أعد أتعرض للضرب، ولكن لا تمر ليلة إلا ويُضرب أشخاص هنا – من الليبيين والأجانب على السواء".

وعندما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معه بعد نحو أسبوعين من تعرضه للضرب، كانت الندوب لا تزال بادية على جسمه.

وقال رجل من النيجر، وصفه الحراس بأنه "مرتزق وقاتل"، لمنظمة العفو الدولية أول الأمر إنه تلقى 450 ديناراً في الشهر للقتال والقتل من أجل القذافي؛ وبينما كانت المقابلة تسير قدماً، انهار الرجل فجأة قائلاً إنه وقع على ورقة و"اعترف" بالجرائم المنسوبة إليه بعد تعرضه للضرب بصورة شبه مستمرة طيلة يومين، وأنكر مشاركته في القتال.

غير أن الضرب غير مقصور على المواطنين الأجانب؛ فقد ذكر مواطن ليبي من طرابلس، يبلغ من العمر 30 عاماً، لمنظمة العفو الدولية أن مجموعة من "الثوار" المسلحين اعتقلوه وضربوه في الحي الذي يقطن فيه أثناء عودته إلى

معتقلون يظهرون لمنظمة العفو الدولية آثار الضرب
©Amnesty International

منزله. وروى ما حدث قائلاً:

"لم أكد أدخل المكتب [مكتب للاتصالات اقتيد إليه أول الأمر]، حتى انهالوا علي ضرباً بقبضات الأيدي والعصي؛ واتهموني بتأييد النظام؛ صحيح أن والدي معروف في الحي بتأييده للقذافي – ولكن أحداً منا لم يشارك في القتال. كما تعرض للضرب معتقلان آخران كانا محتجزين معي، أحدهما سوداني... ولدى وصولي هنا [مركز اعتقال في طرابلس]، شدني أحد حراس "الثوار" من قميصي، وأخذ يضربني ويركلني. وقال لي الحراس: "أنت جرذ؛ أنت لست إنساناً" ... وفي الأول من سبتمبر/أيلول، أو نحو ذلك، تعرضت للضرب المبرح على يد أحد الحراس – بما في ذلك الضرب بعقب بندقية".

وكان الرجل مصاباً بكدمات بالغة عندما تحدث إلى مندوبي منظمة العفو الدولية.

وقال رجل ليبي آخر في الثلاثين من عمره أيضاً إنه تعرض للتعذيب على مدى عدة أيام أثناء اعتقاله في مدرسة شط الهنشير؛ وكانت مجموعة من "الثوار" المسلحين قد أسروه في طرابلس في 25 أغسطس/آب للاشتباه في تورطه في قتل متظاهر معارض للقذافي. وروى ما حدث قائلاً:

"لم يصدقني "الثوار" [عندما قلت إنني لم أقتل الرجل]، وضربوني كل يوم؛ استخدموا في ذلك العصي الخشبية، والأسلاك الكهربائية، وأعقاب البنادق. واقتادوني إلى كل فصل دراسي اعتقل فيه آخرون، وأمروا المعتقلين بضربي. كما قيدوا يدي وقدمي وربطوني بسرير، وظلوا يضربونني عدة ساعات بسوط وعصى... وبينما كنت مقيد اليدين ومعصوب العينين، وضعوا شمعة مشتعلة فوق رأسي حتى حرقت شعري. لقد فعلوا ذلك لحرماني من النوم... لم يدّخروا لحظة لمعاقبتي على جريمة قتل لم أرتكبها؛ أنا أطالب بالعدل".

وقد لاحظت منظمة العفو الدولية وجود ندوب وكدمات زرقاء في جميع أنحاء جسمه، ولا سيما على الظهر. وأكد معتقلون آخرون، أثناء المقابلات التي أجريت معهم، كل على حدة، أن "الثوار" أرغموهم على ضرب الرجل.

التمييز في المعتقل

اتسمت المعتقلات بالاكتظاظ الشديد وتردي الأوضاع الصحية بالنسبة لجميع المعتقلين الذكور، ولكن منظمة العفو الدولية لاحظت تمييزاً واضحاً ضد المعتقلين الأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى في بعض مراكز الاعتقال، بما في ذلك المكاتب العامة في جنزور، وسجن عين زارة، وسجن الجديدة؛ فقد كان المعتقلون الليبيون، مثلاً، يجدون حشايا ينامون عليها، بينما لم تكن هذه متوفرة للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى.

وفضلاً عن ذلك، فإن الزيارات العائلية، والسماح للأهالي بإحضار الضروريات لأقاربهم في المعتقل، والسماح للمعتقلين باستخدام الهاتف – كل هذا لم يمنح إلا لبعض المعتقلين دون البعض الآخر وفقاً لأهواء الحراس أو مسؤولي السجن. وبدا التمييز في مثل هذه الحالات وكأنه يتوقف على الصلات العائلية للمعتقلين وعلاقتهم الشخصية بالحراس.

النساء في المعتقلات

في مراكز الاعتقال بالزاوية، وطرابلس (بما في ذلك تاجوراء) ومصراتة، أجرى مندوبو منظمة العفو الدولية مقابلات مع 49 امرأة وفتاة واحدة، 21 منهن ليبيات، و27 نيجيرية، وواحدة غامبية. وقالت النساء الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى إنهن اعتقلن في الشوارع أو في منازلهن بدون أي دليل على مشاركتهن في القتال. أما الليبيات فقد قلن إن معظمهن "متطوعات" استجبن للنداءات بمناصرة حكومة العقيد القذافي؛ وكان العديد منهن يعملن عند نقاط التفتيش إلى جانب الحرس الثوري. وكان من بين الليبيات اللاتي تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية الكثيرات من ربات البيوت اللاتي يعانين شظف العيش.

ورغم أن الانتهاكات التي أفادت النساء المعتقلات بتعرضهن لها في المعتقل أقل مما تعرض له نظراؤهن من الرجال، فقد قالت بعضهن إنهن تعرض للتحرش الجنسي من جانب "الثوار" أثناء نقلهن أو على أيدي الحراس، وإن بعض الحراس قاموا بصفعهن على الوجه أو إهانتهن. وقالت اثنتان من المعتقلات اللاتي تحدثت إليهن منظمة العفو الدولية إن رجالاً مجهولي الهوية اغتصبوهما قبل اعتقالهما.

وشكت جميع النساء من عدم إجراء أي تحقيقات رسمية أو توجيه أي تهم إليهن، وعدم توضيح أسباب اعتقالهن؛ وطالبن جميعاً بسرعة المثول أمام سلطة قضائية. وقالت إحداهن إنها تعرضت للإكراه والتخويف لانتزاع اعتراف كاذب منها بقتل مقاتلين تابعين للمجلس الوطني الانتقالي.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لعدم وجود أي حراس من النساء في مراكز الاعتقال عدا معتقل الزاوية. وتنص قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أن "تكون مهمة رعاية السجينات والإشراف عليهن من اختصاص موظفات السجن النساء حصراً".

غياب الإجراءات القضائية

وقت كتابة هذا التقرير في منتصف سبتمبر/أيلول، كان لا يزال هناك أشخاص معتقلون بدون أمر من الشرطة القضائية أو النيابة العامة؛ ولا يتسنى للمعتقلين، بما في ذلك المدنيون، الطعن في قانونية اعتقالهم، ولا يسمح لهم بالاتصال بمحامين. وقد علقت الإجراءات القضائية منذ بداية الاضطرابات، حتى في المناطق التي وقعت تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي في فبراير/شباط.

وفي الأغلب والأعم، تخضع التحقيقات الجنائية حول الجرائم المزعومة وقرارات الاعتقال لسلطات شتى اللجان والأفراد – وبعضهم ليست لديهم أي خبرة قانونية – بدون تنسيق وإشراف، وفي بعض الحالات دون أي مشاركة تُذكر للنيابة العامة. وقد أبلغ بعض المعتقلين منظمة العفو الدولية بأنهم أرغموا على التوقيع أو البصم على إفادات دون السماح لهم بقراءتها.

وفي 5 سبتمبر/أيلول، ذكر خليفة الجهمي، المسؤول بوزارة العدل وحقوق الإنسان، لمنظمة العفو الدولية أن أفراد الشرطة القضائية هم الذين سوف يضطلعون بالتحقيقات خلال الفترة المقبلة، وسوف يقومون بعد ذلك بإحالة القضايا إلى النيابة العامة أو النيابة العسكرية، وفقاً لما تقتضيه الظروف. وقال الجهمي إن الأفراد الذي توجه إليهم تهم جنائية، بما في ذلك الجنود، سوف تتاح لهم محاكمات عادلة، وسوف يتم الإفراج عن جميع الباقين.

وفي وقت لاحق، في 15 سبتمبر/أيلول، قال عبد المجيد سيف النصر، الرئيس المعين حديثاً للجنة الأمن العليا، لمنظمة العفو الدولية إنه من المزمع تشكيل لجنة قضائية – تضم قاضياً ونائباً عاماً وأحد أفراد الشرطة القضائية – تتمتع بسلطة إصدار أوامر الاعتقال، والتحقيق في الجرائم المزعومة، واتخاذ القرارات. و منذ ذلك الحين, تم تشكيل لجنة برئاسة النائب العام, و تم الإفراج عن بعض المعتقلين . ولا تزال العلاقة بين هذه اللجنة ونظام القضاء الجنائي العادي مبهمة. كما أن العديد من المسؤولين أشاروا إلى خطط لإنشاء لجنة فرعية تخضع لسيطرة لجنة الأمن العليا، لديها صلاحية معالجة بواعث القلق المتعلقة بالاعتقال، والقيام بزيارات غير معلن عنها مسبقاً لمراكز الاعتقال.

وفي مطلع سبتمبر/أيلول، أكد وزير العدل بالنيابة محمد العلاقي ونائب رئيس الوزراء بالنيابة علي ترحوني مجدداً عزمهما على تحسين أوضاع السجون وضمان وجود نظام قضائي فعال.

وجدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من المعتقلين الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية لم يتم استجوابهم على الإطلاق أو لم يستجوبهم سوى مسؤولي السجون أو "الثوار"؛ وقال معتقلان في سجن عين زارة المفتوح ومركز اعتقال الزاوية لمنظمة العفو الدولية إن أحدهما مثل أمام الشرطة القضائية والآخر أمام النيابة. ولكن كلا المعتقلين قالا إن "الثوار" الذين كانوا يعتقلونهما لم ينفذوا الأوامر بإطلاق سراحهما. واعترف المسؤولون أن من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس الوطني الانتقالي، إلى جانب إصلاح القضاء، ضمان حسن أداء المهام والوظائف المنوطة بجهاز الأمن وتنفيذ القانون، والتحقق من احترام وتنفيذ قرارات السلطات القضائية.

التزامات ليبيا بموجب القانونين الدولي والوطني

تعهد المجلس الوطني الانتقالي علناً باحترام التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[4]. وحيث أن ليبيا من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإن السلطات الليبية ملزمة بمنع التعذيب، وإجراء تحقيق متى نشأت أسباب معقولة للاشتباه في وقوع أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة – حتى إن لم يتقدم أحد بشكاوى رسمية، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى القضاء، وتقديم تعويضات للضحايا.

كما يتعين على السلطات اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، بما في ذلك منح هيئات مستقلة الحق في مراقبة أوضاع المعتقلين في جميع السجون وغيرها من المعتقلات.

كما أن ليبيا، باعتبارها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزمة بمنع القبض والاحتجاز التعسفي، وإتاحة فرصة كافية لأي شخص سُلبت حريته للطعن في قانونية اعتقاله أمام محكمة (المادة 9 من العهد الدولي المذكور). ويجب على ليبيا ضمان سرعة إبلاغ المقبوض عليهم بأي تهم موجهة إليهم؛ ولا بد من مثول المتهمين أمام السلطات القضائية في غضون فترة معقولة. وينص قانون الإجراءات الجنائية الليبي على إحالة المشتبه فيهم إلى النيابة العامة في غضون 48 ساعة، وتمدد هذه الفترة الزمنية إلى سبعة أيام في حالة الجرائم المرتكبة ضد الدولة.

ويشتمل القانون الليبي على بعض الضمانات الواقية من التعذيب والاعتقال التعسفي؛ إذ تنص المادة 14 من القانون 20 للعام 1991 الخاص بتعزيز الحريات على أنه "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه الا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانونا وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد المبينة في القانون".

وتشمل الضمانات الأخرى إلزام ضباط الأمن باستصدار أمر من السلطة المختصة عند القبض على المشتبه فيه أو احتجازه (المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية)، والنص على عدم جواز اعتقال المشتبه فيهم إلا في "السجون المخصصة لذلك" (المادة 31)، وحق المعتقل في الطعن في قانونية اعتقاله (المادة 33).

ومادام النزاع المسلح مستمراً، فعلى السلطات الليبية أيضاً الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي الذي يشمل ضمانات جوهرية للمدنيين، فضلاً عن المقاتلين أو المحاربين الذين يقعون في الأسر، أو يصابون، أو يصبحون بشكل أو آخر غير قادرين على القتال. وفيما بينها، تشتمل المادة الثالثة المشتركة وغيرها من أحكام اتفاقيات جنيف للعام 1949، وبروتوكولات عام 1977، والقانون الإنساني الدولي العرفي، بالاضافة الى أمور أخرى، على القواعد الجوهرية التالية التي تنطبق على جميع الأطراف في النزاع المسلح بكافة أنواعه:

- ضرورة المعاملة الإنسانية في جميع الأوقات؛
- حظر التمييز في تطبيق الضمانات الواقية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي؛

- حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتداءات على الكرامة الشخصية (ولا سيما المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة)؛
- حظر الاعتقال التعسفي؛
- عدم جواز إدانة شخص أو إصدار حكم قضائي عليه إلا بعد محاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساسية؛
- حظر العقوبات الجماعية.

الخلاصة والتوصيات

ملصق في بنغازي يقول "نعم لدولة القانون والمؤسسات" ©Amnesty International

يواجه المجلس الوطني الانتقالي تحديات كبيرة في جهوده لإصلاح نظام القضاء، والسيطرة على العديد من الميليشيات المسلحة التي عمدت في الأغلب والأعم إلى الثأر لنفسها بالقوة. ومن الضرورة بمكان، خلال الفترة الانتقالية، أن يظهر المجلس الوطني الانتقالي بقوة وحزم التزامه بطي صفحة العقود الماضية الحافلة بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في ليبيا؛ ويجب على المجلس إعلاء شأن حقوق الإنسان في ليبيا، والتحلي بالإرادة السياسية الضرورية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المعارضة للقذافي، وملاحقة المسؤولين عنها، وضمان محاسبة الأفراد الذين تثبت إدانتهم بالانتهاكات على أفعالهم، وإقصاءهم عن أي مناصب تسمح لهم بتكرار تلك الانتهاكات. ويجب على المجلس الوطني الانتقالي أيضاً توجيه رسالة قوية لأنصاره – بما في ذلك إرسال المزيد من المناشدات العلنية – وإلى عامة الجمهور مفادها أن المجلس لن يسمح بالتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وأنه عازم على تطبيق نفس معايير حقوق الإنسان على أنصاره وخصومه على حد سواء.

وبهدف وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون، تحث منظمة العفو الدولية المجلس الوطني الانتقالي على تنفيذ التوصيات التالية واعطائها الأولوية:

القبض والاحتجاز

- إصدار أوامر اضحة بعدم اعتقال المشتبه فيهم بدون أوامر بالقبض عليهم صادرة عن النيابة العامة.

- وضع حد فوري للقبض والاعتقال التعسفي، وضمان عدم حرمان أي شخص من حريته إلا وفقاً للإجراءات والأسباب التي ينص عليها القانون.
- ضمان إتاحة الفرصة لجميع المعتقلين للطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة أو إطلاق سراحهم.
- ضمان احترام أوامر الإفراج الصادرة عن النيابة العامة وغيرها من السلطات القضائية.
- إرساء هياكل وإجراءات واضحة لمهام الشرطة، ولاعتقال الجنود الأسرى والمشبوهين الجنائيين.
- وضع جميع مراكز الاعتقال تحت إشراف النيابة العامة ووزارة العدل وحقوق الإنسان.
- ضمان السماح للمعتقلين المدنيين بالاتصال بعائلاتهم ومحاميهم.
- تيسير سبل الاتصال بين الجنود الأسرى وأهاليهم، وضمان السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم.
- ضمان تولي حراس إناث الإشراف على المعتقلات.
- ضمان احتجاز الأطفال في منشآت ملائمة، وعدم احتجاز الأطفال الذين لا يرافقهم أهاليهم مع معتقلين بالغين.

التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة

- التحقق من أن جميع المعتقلين لدى "الثوار" وغيرهم من القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي يلقون معاملة إنسانية، ويتلقون الرعاية الطبية اللازمة، ويحظون بالحماية من التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.
- ضمان توقيع الفحص الطبي على المعتقلين عند نقلهم إلى مراكز اعتقال رسمية، وتزويدهم بشهادات طبية تصف أي إصابات لحقت بهم.
- اتخاذ إجراءات فورية للتعرف على أي ضحايا للاعتداء الجنسي في المعتقلات، وتمكينهم من الحصول على العلاج النفسي والطبي، بما في ذلك العلاج اللازم للأمراض التناسلية، وسبل منع الحمل في حالات الطوارئ.
- ضمان إجراء تحقيقات سريعة حول جميع الحالات المعروفة أو المبلغ عنها للتعذيب وسوء المعاملة. ويجب أن تتسم هذه التحقيقات بالحياد والاستقلال، ولا بد من إسنادها لأفراد لديهم خبرة في التحقيق في مثل هذه الحالات؛ ويجب طلب المساعدة الدولية، إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويجب تقديم الجناة المشتبه في ارتكابهم لهذه الجرائم إلى القضاء، من خلال إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
- التنديد العلني بالتعذيب وغيره من صنوف سوء معاملة المعتقلين، وباستهداف الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى والليبيين السود، بما في ذلك التنديد بذلك عبر منابر متيسرة للمواطنين الليبيين، مثل قنوات الإذاعة والتليفزيون الوطنية.
- اتخاذ خطوات لمكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب، والتمييز ضد الأفراد ذوي البشرة السوداء، بما في ذلك الإقرار بأن التقارير الواردة عن استخدام العقيد القذافي للمرتزقة الأفارقة مبالغ فيها إلى حد بعيد، وبالإشادة

العلنية بالتنوع العرقي الذي تتسم به ليبيا، والمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون، بما في ذلك القادمون من دول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا.

الهوامش

[1] منظمة العفو الدولية، " ليبيا: المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب (رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011).

[2] المجلس الوطني الانتقالي، رد على تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا، 13 سبتمبر/أيلول 2011.

[3] انظر " ليبيا: المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب ".

[4] المجلس الوطني الانتقالي، "رؤية لليبيا ديمقراطية"، http://www.ntclibya.org/english/libya (تاريخ الاطلاع 27 يوليو/تموز 2011).

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

انتهاكات حقوق المعتقلين إساءة لليبيا الجديدة

اعتقلت الميليشيات التي تقاتل ضد العقيد معمر القذافي نحو 2,500 شخص في العاصمة، طرابلس، والمناطق المحيطة بها منذ سيطرتها على هذه المناطق في أواخر أغسطس/آب 2011. وقد احتجز المعتقلون في سجون سابقة، وكذلك في المدارس والبيوت والنوادي الرياضية وغيرها من مراكز الاعتقال التي لا تخضع لإشراف وزارة العدل وحقوق الإنسان. كما احتجز معظم هؤلاء دون أوامر قضائية، بينما تعرض العديد منهم للضرب ولغيره من ضروب سوء المعاملة، ولا سيما في الأيام الأولى من اعتقالهم. وعلى وجه الخصوص، استُهدف الليبيون ذوو البشرة السمراء وذوو البشرة السمراء من الأفارقة مواطني دول جنوب الصحراء، وهم يواجهون بصورة عامة أسوأ أشكال المعاملة في الحجز.

إن السلطات الليبية الجديدة – ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي – تواجه تحديات عديدة في جهودها لفرض سيطرتها على ليبيا والتحكم بميليشيات مختلفة يعمل بعضها بشكل مستقل عن كل سلطة. وقد وعد المجلس الانتقالي باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعا مؤيديه إلى معاملة الأسرى بكرامة، وتجنب الهجمات الانتقامية. وفي هذا التقرير، الذي يستند لعمل بحثي معمّق أجرته منظمة العفو الدولية في ليبيا في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2011، تحض المنظمة المجلس الانتقالي على اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة لترجمة وعودها إلى واقع فعلي، بما في ذلك عن طريق التحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها أنصارها، وكذلك الانتهاكات التي ترتكبها قوات القذافي، وبتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 19/036/2011 Arabic
أكتوبر/تشرين الأول October 2011

منظمة العفو الدولية